

أطروحة  
دكتوراه

سلسلة الدراسات القانونية

دار نهوض للدراسات والنشر

# العلاقة بين الدين والدولة

دراسة مقارنة بين النظام الدستوري المصري  
والنظم الفرنسية والتركية والإيرانية

تأليف:  
د. محمد طه عليوه



مجمع  
وقف نهوض  
لدراسات التنمية  
NOHOUDH  
ENDOWMENT FOR  
DEVELOPMENT STUDIES

في مواجهة أطروحات الدولة الحديثة (الغربية) وفي جدال معها، محاولين تكييف بعضها مع الإسلام، ونقض ما لا يمكن تكييفه أو أسلمته. ويأتي نزوع الدولة والمؤسسة الدينية الرسمية إلى احتكار الفتوى في إطار محاولة الدولة الحفاظ على نفوذها، وسعيها للقيام بدورها في التوفيق بين المثال الديني والواقع المعاش<sup>(١٢٤)</sup>.

## الفرع الثالث

### الأوقاف

٧٢ - مرّ بنا كيف صادرت الثورة الفرنسية الأوقاف الدينية في بدايات عهدها وأول صدامها مع الكنيسة، أما في مصر، واتساقاً مع النموذج المصري الساعي إلى إحلال الدولة الحديثة محل التقليدية سلمياً وتحاشي الصدام مع البنى الدينية والاجتماعية القائمة، فقد تم ذلك عبر استيعاب تلك المؤسسة في بنية الدولة والعمل على تذويبها فيها. ونزوع الدولة الحديثة إلى القضاء على الأوقاف مفهوم على ضوء ارتباط نموذج هذه الدولة بالاقتصاد الرأسمالي الذي ينزع إلى تعميم اقتصاد السوق القائم على التبادل، والذي لا يقبل بوجود جزء ضخم من الثروة خارج دائرة التبادل. وتمت عملية إخضاع الأوقاف لسلطة الدولة المصرية الحديثة من خلال ثلاثة محاور، أولها: سيطرة الإدارة الحكومية على إدارة الأوقاف من خلال ديوان عموم الأوقاف المنشأ عام ١٨٥١م والمتحول إلى نظارة (وزارة) - نهائياً - عام ١٩١٣م، وثانيها: السعي الدؤوب إلى إلغاء الأوقاف الأهلية، وثالثها: الإحلال التدريجي للقاعدة القانونية التي تصدر باسم الدولة محل أحكام الفقه الإسلامي فيما يخص إدارة الأوقاف في إطار تطور الأبنية المؤسسية والقانونية للدولة الحديثة واتجاهها المتزايد نحو المركزية<sup>(١٢٥)</sup>.

---

(١٢٤) في هذا المعنى، معتز الخطيب: الفقه والفقيه والدولة الحديثة، إشكاليات التنافس بين سلطتي الفتوى والقانون - مقال في الحياة ٢١/٧/٢٠٠٧م، وحول السلطة العلمية في الإسلام عموماً، انظر: عبد المجيد الصغير في دراسته الرائعة: الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، الطبعة الأولى، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤م، توزيع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ببيروت.

(١٢٥) الدكتور إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٨٦ - ٤٠١، ص ٤٥٧. وقد اعتمدنا في هذا الجزء بشكل واسع على تلك الدراسة الوافية والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٨م =



ويغض النظر عن الخلاف حول أصل نظام الوقف وأنواعه وبواعثه مما يخرج عن نطاق بحثنا<sup>(١٢٦)</sup>، فقد عرفت مصر الإسلامية نظام الوقف منذ عصورها الأولى. وعندما تولى محمد علي حكم مصر كانت مساحة الأراضي الموقوفة على الخيرات تقدر بـ ٦٠٠,٠٠٠ فدان وهو ما يزيد على خمس الأراضي الزراعية التي كانت تبلغ ٢,٥ مليون فدان طبقاً لإحصاء عام ١٨١٢م<sup>(١٢٧)</sup>، وكانت مصارف الوقف شاملة ومتنوعة، وفي مقدمتها المساجد (الحرمين الشريفين بصفة خاصة)، وما يرتبط بها من مؤسسات التعليم ومعلميها وطلابها والبيمارستانات، كما كان جزءاً مهماً من إيراداتها ينفق على الأشغال العامة كشق الترع والقنوات وبناء الجسور وتمهيد الطرق وحفر الآبار، ويلى ذلك الإنفاق على الفقراء، والمساكين، ومقابر الصدقة، والموالد والأعياد، كما كان من الأوقاف (ما يوقفه السلاطين خصوصاً) ما ينفق موارده على الثغور وتجهيز الجيوش، وكانت إدارة الوقف تحددها إرادة الواقف، الذي كان عادة ما يُعين ناظرًا للوقف. وبعض الأوقاف الكبيرة كانت تحتاج لجهاز إداري متكامل، كما كانت إدارة الوقف تؤول إلى القاضي في بعض الأحيان.

واتبع محمد علي تجاه الأوقاف سياسة تتسق مع أخذه بنظم الدولة الحديثة وما تتسم به من نزعة للمركزية وبسط السيادة، ففرض على الأوقاف الالتزام بأداء أموال الميري والضرائب المقررة بالأولوية على أي مصارف أخرى لريع الوقف. ومن ثم جاءت المحاولة الأولى لبسط هيمنة الدولة على

= ويرى الكاتب، محققاً في ذلك إن «الأصل في إدارة الأوقاف إنها إدارة أهلية مستقلة تعمل وفق مبدأ التسيير الذاتي بعيداً عن التدخل الحكومي، سواء ما تعلق منها بالأعيان الموقوفة أو الأغراض الموقوف عليها، ولكن الممارسة الاجتماعية أدت إلى ظهور قطاع متخصص من الإدارة الحكومية في الوقف هو «ديوان الأوقاف السلطانية» ذات اختصاصات متغيرة (ص ٣٨٦). كما يشير وبحق - أيضاً - إلى أن النموذج التقليدي والدور الاجتماعي للدولة السلطانية في تاريخنا لم يكن له سوى أهمية محدودة النسبة للمجتمع لا تضارع بأية حال أهمية مركزية الدولة الحديثة أو دورها أو ثقلها على المجتمع (ص ٧٣).

(١٢٦) هناك آراء تذهب إلى أن نظام الوقف كان معروفاً في الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية، وعلى العموم وجدت نظم مماثلة حتى في مصر الفرعونية، حيث كان الفراعنة يخصصون أملاكاً للمعابد كما سبق أن أشرنا في مطلع رسالتنا.

(١٢٧) المرجع السابق، ص ٨١، نقلاً عن عبد الرحمن الجبرتي عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الرابع، ص ١٥١.



الأوقاف في عام ١٨٣٥م عندما أنشأ محمد علي ديوان عمومي للأوقاف تحددت اختصاصاته بموجب لائحة صدرت في العام التالي، فيما اعتبر أول محاولة رسمية لوضع نظام للإشراف الحكومي على الأوقاف وحجر الأساس الذي بنيت عليه نصوص اللوائح الخاصة بإدارة الأوقاف بعد ذلك<sup>(١٢٨)</sup>. وضمت تلك اللائحة عشرة أبواب انصبت على ضبط حسابات الأوقاف الخيرية من حيث إيراداتها ومصروفاتها من جهة، والمحافظة على حقوق الجهات الموقوف عليها من جهة أخرى، وتنظيم صرف مرتبات موظفي تلك الجهات من جهة ثالثة، على أن هذه المحاولة لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات ألغى بعدها الديوان (أعاده عباس الأول عام ١٨٥١م). وفي عام ١٨٤٦م أصدر محمد علي - استناداً على فتوى شرعية - أمراً بمنع إنشاء أوقاف أهلية جديدة<sup>(١٢٩)</sup>. على أن أثر ذلك الأمر كان محدوداً، واقتصر على الأراضي العشورية، واستمر الوقف الأهلي في غيرها من الأراضي الزراعية، والعقارات المبنية، ثم ألغاه الخديوي عباس الأول عام ١٨٤٩م.

ويندرج تقنين أحكام الوقف تقنياً موضوعياً شاملاً لأول مرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦م ضمن سلسلة من التشريعات التي نظمت مجالات كانت محجوزة تقليدياً للشرعية الإسلامية (والمسيحية واليهودية بحسب عقيدة ومذهب الخاضعين لها)، وهي قوانين الميراث (١٩٤٣م)، والوقف والوصية (١٩٤٦م)، والتي جاءت محصلة لعمل اللجنة التي وافق مجلس الوزراء في ١٩٣٦/١٢/٩م، بناءً على اقتراح وزارة العدل، على تشكيلها لوضع قانون شامل للأحوال الشخصية، وما يتفرع عنها كالأوقاف والمواريث والوصية.

وجاء القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦م حصيلة جهود استمرت قرابة ست سنوات منذ بدأت لجنة الأحوال الشخصية التي شكلتها وزارة العدل عام ١٩٤٠م في إعداد مشروعه.

وكانت اللجنة التي وضعت المشروع برئاسة شيخ الجامع الأزهر (محمد مصطفى المراغي)، وعضوية أربعة عشر عضواً من أبرز رجال الفقه والقضاء، وكانت الغلبة فيها لعلماء الشريعة، ورجال القضاء الشرعي.

(١٢٨) المرجع السابق، ص ٣٨٧ وهامشها.

(١٢٩) إبراهيم البيومي غانم، المرجع السابق، ص ٣٨٧ - ٣٨٩.



وتضمن ذلك القانون تقنيًا لجانب أساسي من القواعد الفقهية التي بُني عليها نظام الوقف، وعبرت عن ذلك مذكرته التفسيرية بقولها إن: «المصلحة قصت بوضع قانون تستمد أحكامه من المذاهب الإسلامية يكفل إصلاح نظام الوقف وتنقيته من العيوب والشوائب وتجعله مطابقًا لمقاصد الشريعة السمحة» (١٣٠).

ونظم ذلك القانون إنشاء الوقف وشروطه (المواد من ١ - ١٠) وأبرز ما استحدثته المادة (٥) التي نصت على أن وقف المسجد لا يكون إلا مؤبدًا، ويجوز أن يكون الوقف على ما عداه مؤقتًا أو مؤبدًا، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتًا، ولا يجوز على أكثر من طبقتين. كما نظم الرجوع عن الوقف والتغيير في مصارفه (م ١١)، واستبداله (م ١٣، ١٤)، وانتهاء الوقف (المواد ١٦ - ١٨)، والاستحقاق في الوقف (م ١٩ - ٣٩)، وقسمته (م ٤٠ - ٤٣)، والنظر عليه (م ٤٤ - ٤٩)، ومحاسبة النظار (م ٥٠ - ٥٣)، وعمارة الوقف (م ٥٤، ٥٥)، وأحكام ختامية (م ٥٦ - ٦٢) (١٣١).

كان هذا القانون الخطوة الأولى تجاه حسم جدال دار على مدى النصف الأول من القرن العشرين حول الوقف الأهلي، وامتد لنظام الوقف في جملته، (وجاءت الخطوة الثانية عام ١٩٥٢م بعد ثورة يوليو بإلغاء الوقف على غير الخيرات) بين فريقين: فريق يرى ضرورة الإبقاء على نظام الوقف لما له من شرعية دينية وتاريخية ووظيفة اجتماعية، وفريق يرى إلغاء هذا النظام - وخاصة الوقف الأهلي -؛ لمساوئه، ولما يؤدي إليه من إضعاف الدولة بحبس قسم لا يستهان به من مواردها عن التداول الحر، وينزع عنها جزءًا من اختصاصاتها. وتسببت حالة عدم الاستقرار السياسي التي ميزت العهد الملكي في إرجاء حسم ذلك الجدل الذي استمر في البرلمان مدة تزيد على عشرين سنة (١٩٢٦ - ١٩٤٦م)؛ إذ كان البرلمان يحل، وهو على وشك النظر في قانون الوقف حتى شاع القول: إن الحل أدرك المجلس قبل أن يدرك الوقف (١٣٢).

(١٣٠) المرجع السابق، ص ٤٤٥.

(١٣١) قوانين الوقف والحكر، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

(١٣٢) غانم، المرجع السابق، ص ٤٢٣ وما بعدها.



وباشرت سلطة يوليو ١٩٥٢م، بما تميزت به من حسم وبعد اجتماعي وسطوة لجهاز الدولة، مجموعة من الخطوات حسمت بها التردد تجاه تحجيم نظام الأوقاف وإخضاعه لسلطة الدولة وسياساتها، فوضعت الأسس لتصفيته تدريجيًا.

كان أول تلك الخطوات وأبرزها المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م الصادر في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢م والذي قضى في مادته الأولى: بعدم جواز الوقف على غير الخيرات، وفي مادته الثانية: باعتبار كل وقف لا يكون مصرفه خالصًا لجهة من جهات البر منتهيًا، وفي مادته الثالثة: بأن يؤول الوقف المنتهي إلى ملك الواقف إن كان حيًا وكان له حق الرجوع فيه وإلى المستحقين إن لم يكن حيًا (١٣٣).

وإذا كانت سياسة الإصلاح الاجتماعي التي تبنتها سلطة يوليو - وفي القلب منها سياسة الإصلاح الزراعي - قد اقتضت حل الأوقاف الأهلية لضمان نجاح تلك السياسة، فإن ثمة اعتبارات أخرى قد أدت إلى إقدام تلك السلطة على إصدار قانونين آخرين هما: القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧م و٤٤ لسنة ١٩٦٢م؛ لتقوم وزارة الأوقاف بموجبهما - بتسليم جميع ما كان لديها من أراض موقوفة على جهات البر العام أو الخاص إلى هيئة الإصلاح الزراعي؛ لكي تطبق عليها قانوني الإصلاح الزراعي الأول الذي صدر سنة ١٩٥٢م، والثاني الذي صدر سنة ١٩٦١م. وقد بلغت جملة الأراضي التي تسلمها الإصلاح الزراعي طبقًا لقانون ١٩٦٢م من وزارة الأوقاف ٢٢٩,٧٨٦ فدانًا. وإذا أضفنا إلى هذه المساحة ١٦٥,٠٠٠ فدان (هي جملة أراضي الوقف التي خضعت لقانون الإصلاح الأول) فإن المجموع يكون ٣٩٤,٧٨٦ فدانًا، وهو ما يعادل ٤٨٪ من جملة الأراضي الزراعية التي تم توزيعها طبقًا لقوانين الإصلاح الزراعي من سنة ١٩٥٣م إلى سنة ١٩٧٠م.

ونص القرار بقانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧م الصادر في ١٣ يوليو ١٩٥٧م بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر، على أن تستبدل خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة، على دفعات وبما يوازي الثلث سنويًا (م١) وتتسلم اللجنة العليا



للإصلاح الزراعي سنوياً الأراضي الزراعية المستبدلة لتوزيعها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م (م ٢)، وتؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لمن له حق النظر على الأوقاف سندات تساوي قيمة الأرض الزراعية المستبدلة وما عليها من منشآت وأشجار، وتؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قيمة ما يستهلك من السندات إلى المؤسسة الاقتصادية، وتستهلك السندات خلال ثلاثين سنة على الأكثر مع أداء فوائد بواقع ٣٪ سنوياً (م ٣ المستبدلة بقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦٠م)، وتتولى المؤسسة الاقتصادية استغلال قيمة ما يستهلك من السندات في المشروعات التي تؤدي إلى تنمية الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى من له حق النظر على الوقف ريعاً سنوياً لا يقل عن ٣,٥٪، وتضمن الحكومة المؤسسة الاقتصادية في سداد المبالغ التي تتسلمها وريعتها (م ٤)<sup>(١٣٤)</sup>. وهو ما يذكرنا بتصرف الثورة الفرنسية في الأوقاف على نحو ما سبق لنا تناوله في الفصل الأول من هذا الباب.

وفي ٢١ مايو ١٩٥٣م صدر القانون رقم ٢٤٧ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر، والذي نصت مادته الأولى - المستبدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٥٧م على أنه: «إذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولى، جاز لوزير الأوقاف، بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى، أن يصرف الربيع كله أو بعضه على الجهة التي يعينها دون تقيد بشرط الواقف. ويجوز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يغير في شروط إدارة الوقف الخيري»<sup>(١٣٥)</sup>.

وبموجب أحكام هذا القانون تم القضاء على الاستقلال الإداري للأوقاف ومؤسساتها واستقلالها «الوظيفي» الذي كانت تفرضه شروط الواقفين بما لها من حصانة أضفتها عليها الأحكام الشرعية لفقه الوقف؛ فيما أكدت عليه من أن «شرط الواقف كنص الشارع في لزومه ووجوب العمل به ما لم يخالف مقصداً من مقاصد الشريعة». كما تم وضع نظام الأوقاف برمته في خدمة السياسة العامة للسلطة الحكومية، التي امتدت إلى كافة أشكال العمل الأهلي وأنشطته ومؤسساته الاجتماعية.

(١٣٤) قوانين الوقف والحكم.

(١٣٥) المصدر السابق.



وبذلك أقامت الدولة نفسها مقام الإرادات الاجتماعية المعبر عنها في شروط الواقفين، بعد أن جمعتها تحت الإدارة المركزية لوزارة الأوقاف، ومنحت لوزير الأوقاف - ممثلها التنفيذي في هذا القطاع - سلطة تقديرية واسعة في عملية تغيير مصارف الأوقاف، وكان ذلك نوعاً من «التأميم» لموارد الأوقاف الخيرية، وسعيًا لإعادة توظيفها في خدمة السياسة العامة للدولة، في إطار التوجه «الاشتراكي» للسلطة الحاكمة؛ الذي برزت ملامحه منذ أواخر الخمسينيات. وقد ألمحت المذكرة الإيضاحية للقانون إلى ذلك، وصرحت به القرارات الإدارية، وأكدت الإجراءات التنفيذية التي تمت في هذا المجال<sup>(١٣٦)</sup>. وأهمها القرار الذي أصدرته «لجنة شئون الأوقاف» بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٧م بتغيير مصارف ريع الأوقاف الخيرية جميعها - وما هو متجمد من أموالها أيضًا - وتوجيهها إلى مصرفين اثنين فقط هما: نشر الدعوة الإسلامية في الداخل والخارج، والبر على اختلاف أوجهه بأولوية أقارب الواقفين.

ولم تستثن الدولة الناصرية الأوقاف المسيحية من الخضوع لسلطتها في تنظيم الجهة القائمة عليها، فصدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠م، ومقررًا في مادته الثانية إنشاء هيئة تسمى «هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس» تكون لها الشخصية الاعتبارية، تحدد اختصاصتها بقرار من رئيس الجمهورية، ومن بينها اختيار القدر الذي استثنته المادة الأولى من ذات القانون من أحكام القانون (١٥٢) لسنة ١٩٥٧م بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر، لبطيريك وبطيريكية الأقباط الأرثوذكس والمطرانيات والأديرة والكنائس وجهات التعليم الأرثوذكسية وجهات البر الأخرى، في حدود مائتي فدان لكل جهة، ومائتي فدان من الأراضي البور، ونصت المادة الثالثة على أن يدير تلك الهيئة مجلس إدارة يشكل من البطيريك رئيسًا، وعدد من المطارنة، وعدد مماثل من الأقباط الأرثوذكس ذوي الخبرة يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح البطيريك، وعلى أن تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قيمة المستبدل من الأراضي وما عليها من منشآت نقدًا<sup>(١٣٧)</sup>.

(١٣٦) غانم، السابق، ص ٤٦٩.

(١٣٧) قوانين الوقف والحكر، مصدر سابق.



وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في القضية رقم ١٦٢ لسنة (٢١) قضائية دستورية بجلسة ٢٠٠٤/٣/٧ م بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة (١١) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٤٦ م بشأن الوقف والوصية فيما تضمنه من قصر حظر الرجوع أو التغيير في وقف المسجد ابتداءً أو فيما وقف عليه ابتداءً على المسجد دون الكنيسة. وأقامت المحكمة قضاءها على أساس أن النص الطعين، وقد حظر الرجوع أو التغيير في وقف المسجد دون إضافة الكنيسة لهذا الحكم رغم تساويها مع المسجد في كون كل منهما دار عبادة مخصصة لممارسة الشعائر الدينية، فإنه يكون قد أقام تفرقة غير مبررة بالمخالفة لمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور<sup>(١٣٨)</sup>. وقد حلل أستاذنا الدكتور يحيى الجمل دلالة هذا الحكم في مقال له بجريدة الأهرام، قال فيه: إن المحكمة بحكمها هذا قد طبقت حكم الدستور الذي حرص على استعمال لفظ «المواطنون»؛ تأكيداً منه على أن المواطنة هي العلاقة الأساسية بين الفرد والدولة بغیر اعتداد بأي وصف آخر يأتي بعد ذلك، وأن يكون المواطن مسلماً أو مسيحياً أو بوذياً أو لا دين له هذا كله لا يؤثر على «المواطنة» في ذاتها. وأن علاقة المواطنة هي الأساس في الدولة الحديثة، وأنه لا تمييز بين المواطنين بسبب تباين لغتهم أو أديانهم أو عقيدتهم أو ما إلى ذلك؛ لأن كل هذا لا يؤثر على علاقة المواطنة<sup>(١٣٩)</sup>.

ومع تغيير مصارف الأوقاف خضعت وزارة الأوقاف نفسها لكثير من التعديلات الهيكلية في بنيتها الإدارية واختصاصاتها الوظيفية؛ حتى تتكيف مع المتغيرات الجديدة، وخاصة بعد أن تم تسليم الأعيان التي كانت تديرها إلى الإصلاح الزراعي، والمجالس المحلية في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات. وتسليم ما كان لديها من مدارس ومستشفيات ومؤسسات خيرية اجتماعية أخرى إلى وزارات التعليم، والصحة، والشئون الاجتماعية على التوالي، وسلّمت - أيضاً - جميع الأعيان الموقوفة على الخيرات للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية.

وقامت وزارة الأوقاف بتخصيص جانب من مواردها لدعم سياسة

(١٣٨) موقع المحكمة الدستورية على الشبكة آنف الذكر.

(١٣٩) جريدة الأهرام، ٢٠٠٤/٤/٤ م.



التصنيع والانتاج التي تبنتها حكومة الثورة من ناحية، وتخصيص جانب آخر للإسهام في حل أزمة المساكن من ناحية أخرى<sup>(١٤٠)</sup>.

فبموجب القوانين والقرارات الجمهورية والوزارية التي صدرت خلال الفترة من سنة ١٩٥٩م إلى سنة ١٩٦٩م بشأن إعادة تنظيم وزارة الأوقاف، أصبحت هذه الوزارة أداة رئيسة من أدوات التعبئة السياسية والفكرية، واتسعت اختصاصاتها الوظيفية أفقياً ورأسياً في مجال «الدعوة الإسلامية» - من منظور السلطة الحاكمة وتوجهها الاشتراكي - وقد تجلّى هذا التوسع في إنشاء جهازين إداريين كبيرين اعتمدا في تمويل نشاطهما على ريع الأوقاف التي تم تغيير مصارفها «لنشر الدعوة في الداخل والخارج» وهما: «إدارة الدعوة والمؤتمرات والزيارات» بوزارة الأوقاف. و«المجلس الأعلى للشئون الإسلامية» الذي نشأ ملحقاً بالوزارة نفسها<sup>(١٤١)</sup>.

أما الجهاز الأول فقد نشأ بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢م بشأن تنظيم وزارة الأوقاف، ونص على أن تكون تلك الإدارة: «إحدى الإدارات العامة التي تتكوّن منها وزارة الأوقاف. وأما اختصاصاتها فقد حددها قرار وزير الأوقاف رقم ١/ لسنة ١٩٦٢م وهي تلخص في إجراء البحوث والدراسات الخاصة بنشر الدعوة الإسلامية، والإعداد للمؤتمرات واللجان الدولية - لنشر الدعوة - وتزويد الهيئات الأجنبية بما تطلبه من بيانات عن نشاط الوزارة.

وأما «الجهاز الثاني» وهو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، فقد نشأ في سنة ١٩٦٠م على يد وزير الأوقاف آنذاك ليؤدي مهمة سامية وهي - على حد ما ورد في كتاب وزارة الأوقاف - مد أشعة الرسالة الدينية «من الجمهورية العربية المتحدة إلى أقطار العالم جميعه في الشرق والغرب.. والغاية النبيلة التي يستهدفها تقتضي أن يكون طليقاً من القيود الروتينية..» وأكدت على ذلك اللائحة التي صدرت لتنظيم أعمال المجلس وتحديد اختصاصاتها بموجب القرار الوزاري رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤م. وأصبح للمجلس جهاز إداري ضخم مكون من مؤتمر سنوي، ولجنة تنفيذية عليا،

---

(١٤٠) غانم، المرجع السابق، ص ٤٧٦.

(١٤١) المرجع السابق، ص ٤٧١ - ٤٧٢.



وثمانية لجان فنية، وعشرة أقسام متخصصة في الأعمال المختلفة التي يقوم بها.

وباشر المجلس أعماله في إرسال بعثات من مصر إلى الخارج، وفي استقبال البعثات القادمة من الخارج إلى مصر، وقام بطباعة المصحف الشريف وبعض الكتب الإسلامية والثقافية والسياسية - بما فيها الميثاق الوطني - وتوزيعها على كثير من البلدان العربية والإسلامية والإفريقية والآسيوية والأجنبية بصفة عامة<sup>(١٤٢)</sup>.

ولم يقتصر دور وزارة الأوقاف على الدعوة الدينية في الخارج، فقد عملت الدولة، من خلال وزارة الأوقاف، على بسط هيمنتها على شئون الدعوة الإسلامية في داخل البلاد. وأهم المجالات التي تبدي فيها هذا التوجه هو تنظيم الخطابة وإلقاء الدروس الدينية في المساجد. فصدر القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٦٤م بتعديل بعض نصوص القانون (٢٧٢) لسنة ١٩٥٩م، ومنها المادة العاشرة التي كانت تنص على أن: «يعين مشايخ المساجد ذات الأهمية الخاصة بقرار من رئيس الجمهورية» فأضيف إليها ثلاث فقرات: «ويتولى وزير الأوقاف تعيين أئمة المساجد التي تشرف عليها الوزارة، ندباً من موظفيها»، «ويصدر وزير الأوقاف قراراً بالشروط الواجب توافرها في الأشخاص الذين يحق لهم ممارسة الخطابة بالمساجد»، وفقرة أخيرة تقضي: بمعاقبة مَنْ يخالف أحكام الفقرة السابقة بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات.

ثم صدر القانون رقم (٢٣٨) لسنة ١٩٩٦م بتعديل نص المادة العاشرة من القانون (٢٧٢) لسنة ١٩٥٩م بإضافة اشتراط الحصول على ترخيص بأداء الدروس الدينية وإلقاء الخطب، ويجعل الحصول على الترخيص اللازم منوطاً بإجراءات يحددها قرار يصدر من وزير الأوقاف، ويرفع العقوبة على مخالفة هذه الأحكام إلى الحبس لمدة لا تجاوز شهراً والغرامة التي لا تزيد على ثلاثمائة جنيه ولا تقل عن مائة، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وقد كان هذا التعديل موضع نقد من أطراف عدة، من حيث إنه يمنع آلاف المؤهلين للدعوة الدينية من أداء فريضة البلاغ الواجب على العلماء، ويتضمن لأول

---

(١٤٢) المرجع السابق، ص ٤٧٢، ٤٧٤.



مرة في التاريخ الإسلامي عقوبة الحبس لمن يَغْمُرُون مساجد الله، ويدعون إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، ويؤدي إلى تعطيل شعائر الدين في المساجد التي لا تجد أئمة مرخصين للخطابة بها<sup>(١٤٣)</sup>.

وإلى جانب هذا تعمل وزارة الأوقاف بدأب على إلحاق كل المساجد والزوايا بها، ومد إشرافها إليها. فقد أعلنت الوزارة مؤخراً أنها أوشكت على الانتهاء من تنفيذ خطة ضم المساجد والزوايا الأهلية في شتى أنحاء البلاد، وبلغ عددها ١٠٣,٦٢٧ مسجداً وزاوية، تلك الخطة التي كانت الوزارة بدأتها قبل عشر سنوات مما يتيح لها تعيين أئمة هذه المساجد والقائمين عليها وتحديد محتوى الخطبة<sup>(١٤٤)</sup>. وواضح أن هذه الإجراءات جميعاً تهدف إلى تعزيز قبضة الدولة على الدين، ووضعه في إطار مؤسسة تشرف عليها وتديرها، هي إحدى وزاراتها. وهي في ممارستها لهذا لا تعلن أنها دولة دينية، ولا تعلن حيادها تجاه الدين، إنما هي ترعاه وتسيطر عليه، في إطار سعيها لبسط سيطرتها على كل أوجه التعبير، وفي إطار موقفها العام من قضية العلاقة بين الدين والدولة.

## الفرع الرابع

### الأزهر

٧٣ - الأزهر جامع وجامعة، بل ربما أقدم جامعة لا تزال قائمة في التاريخ. وبعد زوال منصب شيخ الإسلام في إسطنبول أصبح المرجعية العالمية الأولى للفقهاء السُّنِّي. رغم أن إنشاءه كان أول أعمال الدولة الفاطمية في مصر (٣٦١هـ/٩٧٢م) بهدف نشر دعوتها المذهبية الإسماعيلية الشيعية. وقد اعتمد علماء الأزهر في تأدية رسالتهم الدينية والعلمية على الأوقاف المخصصة للإنفاق على مبانيه وأساتذته وطلابه. بعد سقوط الدولة الفاطمية شهد الأزهر تهميشاً لدوره لصالح مراكز فقهية أخرى في ظل الأيوبيين، فلما قامت دولة المماليك أعيدت صلاة الجمعة إلى الأزهر وُجِّد بناءؤه، ورُدَّت إليه أوقافه المغتصبة.

وفي عام (١٣٨٣م - ٧٨٤هـ) وفي عهد السلطان برقوق أول سلاطين

(١٤٣) د. محمد سليم العوا: أزمة المؤسسة الدينية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٤٢ - ٤٣.

(١٤٤) تصريح لوزير الأوقاف، د. محمود حمدي زقزوق، جريدة الحياة، ١٦/٦/٢٠٠٩م.